سلسلة إحياء التراث

(2)

وجدة والجهة الشرقية

تنسيق ونشر

أ. المصطفى المرابي رشيد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط

استهدفت المساهمات العلمية، المختلفة والموفقة تكريم الذكرى الألفية لتأسيس حاضرة الجهة الشرقية وجدة (994-1994م) [الجزء الثاني]

هذه الأعمال

لقد شعرت خلال سنواتي الأخيرة من الحياة الجامعية بميول خاص إزاء التاريخ الإقليمي. لماذا؟ أعتقد فضلا عن المحاولة الملتزمة لإحياء تراث الجهات النائية، كمساهمة مفيدة لإغناء التراث الوطني، فهناك النية الصادقة لتقريب الثقافة الإقليمية من الثقافة الوطنية. وحتى وإن ظلت هذه الأقاليم الحدودية بعيدة عن "العين" أحيانا، فهي قريبة من الفكر، الأمر الذي سيجعلها تندرج مع المدة في الهوية الوطنية الأساسية. هنا تكمن مبادرتي التي انطلقت من جهة، من واجبي إزاء "الشأن العام" من الناحية الثقافية، ومن جانب آخر، التلميح إلى أهمية كل جهة من جهات وطننا في إغناء الثقافة المغربية.

فتحنا أعيننا على المعرفة بحاضرة وجدة، ولا ننسى أبدا أولئك الذين بذلوا الغالي والنفيس.. رغم قلة الوسائل. في إرشادنا وتثقيفنا، منهم على الخصوص : دالي يوسف ومصطفى المشرفي وعبد الرحمان الدرفوفي ومصطفى خالدي وعبد القادر البقالي... فلتكن هذه الإشارة إليهم بمثابة اعتراف بالجميل نحو ذكراهم.

موسى كرزازي
الخزانة الخاصة

حدود وآفاق التنمية الفلاحية بالجهة الشرقية بالمغرب[1]

موسى كرزازي
جامعة محمد الخامس– كلية الآداب الرباط

تمهيد :

تظل الفلاحة قطاعا حيويا لنشاط ساكنة المغرب القروي وموردا لعيشها رغم مساهمتها المتواضعة في الناتج الداخلي الخام على الصعيد الوطني والتي لا تزيد عن 15.8%، على مساحة مزروعة شاسعة تقدر ب 9 ملايين هكتار معظمها مخصص للحبوب (5.2 مليون هـ سنة 2001).

وتلعب الفلاحة الدور الأساسي في اقتصاد الجهة الشرقية، إلا أنها تشكو من عدة معيقات وإكراهات تستدعي مقاربة تنموية خاصة تراعي هشاشة الوسط الطبيعي والموقع الجيوسياسي واستغلال بعض الإمكانيات البسيطة بشكل عقلاني وأصيل لمواكبة مسلسل التنمية.

تسعى هذه المداخلة إلى قراءة وتحليل ومقارنة بعض مؤشرات التنمية الفلاحية بالجماعات القروية بجهة المغرب الشرقي عموما وبإقليم وجدة–أنكاد خصوصا، من خلال دراسة نتائج الإحصاء العام للفلاحة لسنة 1996، واعتمادا أيضا على المستجدات عبر المعطيات الجديدة والوثائق وبعض الأبحاث التي قمنا بها في الميدان. وانطلاقا من ذلك يمكننا الخروج ببعض الخلاصات حول حدود وآفاق

(1) عرض ألقي ضمن أعمال الملتقى الوطني الرابع لجغرافيي الأرياف حول موضوع "دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب"، المنعقد بالرباط أيام 6–8 مارس 2003 (تنسيق مجموعة البحث حول الأرياف كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة محمد الخامس).

التنمية الفلاحية والاتجاه العام لتطور الأرياف في المغرب الشرقي ذي خصوصيات الموقع الجيوسياسي الذي لا يساعده لحد الآن على الإقلاع الاقتصادي. ويضاف إلى ذلك الوسط العطوب الذي في إطاره تضطر ساكنة المغرب الشرقي مجابهة عدة صعاب في تحد مستمر لإكراهات الطبيعة، محاولة استغلال عدد من المؤهلات والإمكانيات على قلتها، ومتكيفة أحيانا مع الظروف الصعبة التي تمر منها المنطقة.

هذه الأوضاع الطبيعية الصعبة والعوائق البشرية وفي مقدمتها تلك الناتجة عن إغلاق الحدود تتطلب مقاربة خاصة لتنمية الجهة تتماشى مع الإمكانيات المتواجدة، وتحتاج إلى دعم مادي ومعنوي لساكنتها من طرف الدولة، باعتبارها تمثل الواجهة الأمامية التي تحملت في الماضي تضحيات جسام لحماية أطراف البلاد "التخوم الشرقية" ضد الغزو التركي ثم الفرنسي والإسبان؛ بل شكلت الخلفية الرئيسية للمقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي.

وسنحاول في محور أول معالجة أهم المعوقات والمؤهلات الفلاحية في الجهة الشرقية. وفي محور ثاني، تعميق التحليل والمقارنة من خلال إقليم وجدة أنكاد داخل الجهة، لنخلص إلى اقتراح مقاربة تنموية ملائمة للجهة الشرقية مع خلاصة عامة.

تحديد المفاهيم :

الجهة الشرقية : تعني من الناحية الإدارية الجهة الشرقية الحالية التي تضم أقاليم بركان، تاوريرت، فيكيك، جرادة، الناضور، ووجدة –أنكاد. وتمتد على مساحة 82.820 كلم^2 (تعادل 11.2% من مساحة البلاد) وعليها يعيش 1.896.000 نسمة (أي 6.55% من سكان البلاد) وتقطن 39.1% من ساكنتها الأرياف (النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2002). (أنظر الخريطة)

وتمثل **عمالة وجدة–أنكاد** جزءا صغيرا من مساحة المنطقة الشرقية بحيث تمتد على مساحة 1.714 كلم^2 ولكن يعيش عليها 441.000 نسمة في ست بلديات وثماني جماعات قروية. وتقع جغرافيا بين المنطقة المسقية في الشمال (ملوية السفلى)

الجهة الشرقية: الأقاليم والجماعات Région de l'oriental : Provinces et communes (1997)

Source : Direction de la Statistique (1998). Code géographique par région.

المصدر : مديرية الإحصاء (1998)

الغنية بمواردها الطبيعية (توفر مياه السدود، والتربة الخصبة والموارد المالية)، والمنطقة الجنوبية التي تغلب عليها القحولة وتربية الماشية (الظهرة).

التنمية الفلاحية : تعني المستوى التنموي الذي بلغته الجهة من حيث النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي (مردودية الهكتار، والإنتاجية والإنتاج) ومدى انعكاس ذلك على الحالة المعيشية والتعليمية والصحية لسكان الأرياف من خلال مؤشرات التنمية البشرية.

أولا : الجهة الشرقية وسط عطوب ومجالات غير متجانسة.

1.1- المنطقة الشرقية وسط يغلب عليه طابع الجفاف وينعكس سلبا على القطاع الفلاحي:

رغم ان عدد سكان الجهة الشرقية في المجموع لا يصل المليونين نسمة، فإنه وسط ضئيل الموارد الطبيعية، ويطبع معظم أجزائه الجفاف والقحولة وقلة الماء. فالفلاحة مرتبطة بسقوط الأمطار لتسمح بالحرث ولتوفر المراعي للماشية. والمنطقة تتكون في الجزء الجنوبي الشرقي من هضاب مستوية واسعة ورتيبة نحو الجزائر، مستوى علوها يصل 1000م فوق سطح البحر (الهضاب العليا المغربية الجزائرية)، وفي الجنوب تنتشر سلاسل متقطعة كامتداد للأطلس الكبير (على علو 1.800م)، وفي الغرب جزء من حوض ملوية. أما الشمال، يتكون من الشريط الساحلي المتوسطي ومن تضاريس متجزئة وتلال وأحواض.

2.1- الجهة الشرقية مكونة من أوساط غير متجانسة:

لهذا الموقع الممتد جغرافيا بين سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، والريف الأوسط غربا، والتخوم الشبه صحراوية جنوبا، والقطر الجزائري شرقا، انعكاسات وتأثيرات مباشرة على الحركة الاقتصادية وتوزيع السكان والموارد الطبيعية. ومن هنا يتبين بأن الجهة الشرقية تتشكل من مجالات غير متجانسة، ويمكن الحكم عليها في حالة النظرة التفاؤلية بالتكامل، عبر تقسيمها إلى ثلاث مجالات فلاحية متباينة :

أ) المجال المسقي (الري العصري) : يهم أساسا ملوية السفلى، وهي بمثابة جزيرة خضراء في شمال الجهة الشرقية، لكونها تتوفر على مؤهلات طبيعية وبشرية تتلخص في توفر الماء المعبأ بفضل سدي محمد الخامس للتجميع، ومشرع حمادي للتوزيع المقامي على ملوية. وتنتشر بها تربة غنية تم استغلالها من طرف المعمرين سابقا، وأساسا في سهل تريفة حيث كانوا على دراسة تامة بالتقنيات الفلاحية، إضافة إلى تجربة الفلاح اليزناسني الذي تمرس على الفلاحة وحياة الاستقرار في الجبال المجاورة (مدرجات وادي زكزل)، قبل أن يهبط إلى سهول الضفة اليمنى واليسرى ليستفيد من مهارة السقي العصري. في هذه المنطقة تزدهر الحياة الفلاحية، وهو ما يفسر تزويد الجهة من منتوجات ملوية السفلى الفلاحية والصناعية التي تعتبر القلب النابض فلاحيا واقتصاديا. وقد برزت الأقطاب الحضرية المهيكلة للمجالات الريفية كبركان والناظور والمراكز المتواجدة في المنطقة. وتتمتع الجهة بساحل سياحي مهم (السعيدية) وجبال بني يزناسن وبني بوعيو (غابات تافوغالت)، ومصايد للسمك ببني أنصار ورأس كبدانة حيث يبلغ أسطول الصيد البحري 1300 سفينة (سنة 2001).

هذا المجال غني أيضا بالمغروسات (الحوامض أساسا) والزراعات الصناعية (الشمندر)، والحبوب (القمح الطري) والكلأ والخضروات. ويتلقى تساقطات مهمة (500ملم كمعدل سنوي).

ب) المجال البوري : ويشمل سهل أنكاد بالدرجة الأولى وبؤرا مسقية بالضخ عبر الفرشة المائية المتناثرة هنا وهناك. ففي جنوب سفوح بني يزناسن وبني بوعيو تمتد سهول واسعة تعتمد أساسا على زراعة بورية، والحبوب بالدرجة الأولى، والرعي. وتتخللها بؤر مسقية بالضخ لزراعة الخضروات، بفضل استغلال الفرشات المائية اعتمادا على البنزين والطاقة الريحية. هذا المجال حيوي بفضل اتساعه وسهولة التنقل فيه عبر وسائل المواصلات المتوفرة فيه، وتواجد أهم قطب حضري المتمثل في مدينة وجدة، ومدن صغيرة ومتوسطة (العيون تاوريرت) مهيكلة للمجال. ومناخها قاري، وتقل فيه التساقطات عن 300 ملم. وتعتبر هذه المنطقة التي تفصلها عن ملوية السفلى جبال بني يزناسن، مرحلة انتقالية عبر مرتفعات الهورست (جرادة)، في اتجاه النجود العليا.

ج) **المجال الرعوي** : هو مجال شاسع الأطراف، شبه جاف إلى جاف، يقل فيه معدل التساقطات عن 200 ملم سنويا، ويتطابق مع سهوب الحلفا والشيح على امتداد النجود العليا، إضافة إلى بعض الواحات كواحة فيكيك. ويسود فيه النشاط الرعوي، وبالدرجة الأولى تربية الأغنام المعروفة على الصعيد الوطني بجودة لحومها (أغنام الظهرة). يقل في هذا المجال التعمير والكثافة السكانية نظرا للقحولة وندرة المياه، بحيث تقتصر على بعض العيون كعين بني مطهر.

على أساس هذا التقسيم الطبيعي والبشري انعكس التعمير والتوزيع السكاني والعمران في الجهة الشرقية، بحيث تتركز نسبة 77% من الساكنة في شمال الجهة على 12% فقط من المساحة. وما تبقى من ساكنة، موزعة على مساحة شاسعة تبلغ 88% وهي بدورها مركزة في بعض الجزر (نقط الماء).

وعلى أساس هذا التقسيم المقتضب للجهة الشرقية يمكن استخراج عدد من الإكراهات والمعوقات.

3.1- أهم المعوقات للتنمية الفلاحية في الجهة الشرقية:

شح الموارد الطبيعية : أهم معيق للتنمية الفلاحية في الجهة الشرقية يكمن في شح الموارد الطبيعية وهو ما يحد من النشاط الفلاحي؛ منها اتساع الأراضي الغير صالحة للزراعة التي تغطي 10/9 المساحة العامة بسبب الجفاف وعدم انتظام التساقطات، وندرة المياه بصفة عامة. والجدول التالي يبين الفرق الشاسع بين معدل التساقطات السنوية بالجهة الشرقية، والمعدل الوطني، والنقص الكبير في الأمطار بالمغرب الشرقي، وهو ما يفسر شساعة الأراضي الغير صالحة للزراعة.

جدول : مقاييس الأمطار (ملم سنويا) بالجهة الشرقية

الموسم الفلاحي	1997-1996	1998-1997	1999-1998	2000-1999	2001-2000
مقادير الأمطار (ملم) بالجهة	177.3	237.3	203.5	146.2	261.6
المعدل الوطني (ملم)	557.5	479.3	275.1	319.5	388.3

المصدر: عن وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات Annuaire statistique du Maroc 2002.

وتقل المؤهلات الفلاحية من الشمال نحو الجنوب والشرق. ومن عوائب أوضاع الجهة الشرقية عموما وإقليم وجدة أنكاد خصوصا، يتبن بان الزراعة الحولية المرتكزة على الحبوب هي السائدة، وهو أمر طبيعي مرتبط بطبيعة المناخ الشحيح الأمطار. في حين أن المساحة المسقية ضيقة، ويتطلب ضخ المياه من الآبار نفقات إضافية لتغطية تكاليف البنزين، خاصة وان مستوى الفرشة المائية بأنكاد قد انخفض اكثر في السنوات الجافة، ومع العمق تزداد النفقات، وهو ما يقلص هامش الربح بالنسبة للفلاح. فالفلاحة البورية المعتمدة على الأمطار أساسا هي المنتشرة اكثر، مما يفسر ضعف مردودية الهكتار عموما، ويقلل من أهمية الزراعات الأخرى التي لا تشغل إلا حيزا ضيقا من المساحة، مما يخفض أيضا من قيمة إنتاجها.

تعقد النظام العقاري وتشتت الاستغلاليات : على غرار واقع النظام العقاري والبنية العقارية في باقي أرجاء البلاد يسجل في الجهة الشرقية تعقد النظام العقاري المتمثل في كون ثلثي الأراضي الفلاحية تعتبر جموعا، وربعها أملاك مخزنية، و12/1 ملك خاص، مع الإشارة إلى هيمنة أراضي الجموع في المناطق الوسطى والجنوبية. وأمام غياب التحفيظ في معظم الجهة، فإن الصراعات حول الأرض والحدود منتشرة في أوساط القبائل، مما يحد من التحديث الفلاحي، بل يشل استغلال الأراضي أحيانا. وإذا كان من إيجابيات تذكر في القطاع الفلاحي بالجهة هو هيمنة الاستغلال المباشر، إلا أن حجم الاستغلاليات والملكيات لا يساعد على تنمية هذا القطاع.

سيادة مزروعات ضعيفة المردودية من جهة والرعي من جهة ثانية مع محدودية الصيد البحري.

تشغل الحبوب من ثلثي إلى 3/4 المساحة الزراعية، مع هيمنة زراعة الشعير الذي يعتبر أهم منتوج في الجهة. بينما المغروسات والزراعات ذات المردودية المرتفعة كالحوامض والزيتون والكروم واللوز والنخيل بالواحات فتنتشر على مساحة ضيقة ومحدودة في المجال.

ونظرا لشساعة النجود العليا التي تشغلها سهوب الحلفا والشيح، فإن النشاط الرعوي يسود في 90% من تراب الجهة؛ مع ملاحظة تقلص المراعي، ومعها تراجع ظاهرة الترحال منذ مطلع الثمانينات، وتحول الرحل تدريجيا نحو حياة الاستقرار.

و لم تتمكن الجهة من استغلال إمكانيات الثروة البحرية رغم محاذاتها لساحل البحر الأبيض المتوسط الحيوي. وهكذا فإن نشاط الصيد البحري يظل محدودا في موانئ بني أنصار ورأس كبدانة، ويتم الصيد بقطع أسطول تقليدي.

عوامل بشرية وجيوسياسية : كان بإمكان الجهة الشرقية أن تحقق استثمارات مهمة لو تم استغلال الموارد المالية التي تحصل عليها بفضل الهجرة الدولية، وكان بالإمكان الحد من الهجرة. إلا أن الواقع يبين بأن جزءا هاما من هذه الموارد تستثمر خارج الجهة، وهو ما يعتبر نزيفا لمورد حيوي ضروري للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي. ولعل التوتر الدائم مع الجزائر، والحرب الباردة بين البلدين ساهم إلى حد ما في عدم ثقة المستثمرين في استغلال أموالهم في جهة يتحكم في حركيتها الاقتصادية وجمودها العامل الجيوسياسي، نظرا "لحدود الجدار"[2].

ثانيا : التنمية الفلاحية في إقليم وجدة أنكاد كحلقة وصل بين الشمال المسقي والجنوب الرعوي

من خلال دراسة المؤشرات الواردة في نتائج الإحصاء العام الفلاحي على مستوى الجماعات القروية بالجهة الشرقية (إقليم وجدة أنكاد) 1996 وتحليل المعطيات الجديدة ومقارنتها مع باقي أقاليم الجهة نستخرج أهم المعيقات والمؤهلات في إقليم يتوسط مجالين متباينين.

1.2- الإعاقة الثقافية : مجتمع فلاحي تهيمن عليه الأمية

أول عائق للتنمية في الإقليم هو سيادة الأمية في هذا الوسط الفلاحي بحيث يسجل 8 أميين من بين كل 10 أشخاص (وطنيا نفس النسبة تقريبا). ولاشك أن نسبة الأميات أكثر بكثير من الأميين. والأمية تتركز نسبيا في الاستغلاليات الصغرى أكثر من الكبرى. والمستوى التعليمي للمتعلمين لا يتجاوز مستوى

(2) حدود الجدار تطلق على الإغلاق الرسمي المطلق للحدود بين بلدين متجاورين كما الحال في شرق المغرب وغرب الجزائر (راجع أبحاث رزوقي الميلود، تحضير أطروحة دولة في الجغرافيا حول المجال الحدودي، كلية الآداب بوجدة).

الإعدادي إذا استثنينا نسبة ضئيلة في الثانوي والعالي. وللمقارنة على مستوى الأقاليم الأخرى في الجهة، يلاحظ تقارب وتشابه في أوضاعها الثقافية (ارتفاع نسب الأمية) وإن كانت أقاليم بركان تاوريرت ووجدة أنكاد محظوظة نسبيا من حيث نسب المتعلمين الذي يعادل الخمس أو يفوقه. هذا الوضع التعليمي المتخلف لا يساعد على الإسراع في التنمية الفلاحية. ويستدعي تدخلا سريعا للرفع من قيمة الموارد البشرية للمساهمة في التنمية. وهذا ورش قد فتحه المغرب وعليه أن ينتهي منه قبل 2010 ليكون في مستوى ما يطمح إليه مستقبلا؛ أي الالتحاق ببلدان الاتحاد الأوروبي وهو ما يتطلب منه أن يكون على الأقل قريبا منها.

2.2- تهميش المرأة : لا يزال الوسط الفلاحي رجاليا ومساهمة المرأة ضعيفة :

يهيمن على الوسط الفلاحي الذكور بصفة مطلقة بنسبة 98.8% مقابل 1.2% فقط من الإناث. وهذا يعني أن مساهمة المرأة من الناحية الكمية جد ضعيفة. إنما النسبة في المغرب الشرقي أضعف بكثير وأقل حتى من نسبة الفلاحات على الصعيد الوطني التي هي نفسها لا تتجاوز 4.5% من المجموع. وداخل الجهة تتركز نسبة الفلاحات في أقاليم الناظور (42.2%) وبركان تاوريرت (27.5%) من مجموع الفلاحات في الجهة (RGA 96, 2002).

قد نفسر المساهمة الضعيفة للمرأة في القطاع الفلاحي بكون المجتمع القروي عادة ما يكون محافظا مما لا يسمح للمرأة بالخروج إلى الحقل للعمل بجانب الرجل، وبالتالي فان مساهمة العنصر النسوي ستكون ضعيفة، لكون دورها يقتصر على العمل المنزلي. وهذا الوضع هو السائد في المغرب الشرقي، حيث أن المرأة المتزوجة عادة لا تشتغل في الحقل وهي "عادة" معروفة في شرق المغرب (ومنها منطقة الناظور وبني يزناسن، ومنطقة الحسيمة) عكس ما هو عليه الحال في منطقة جبالة (بوادي تطوان).

وقد تفسر الظاهرة أيضا بكون العمل الفلاحي شاق، ولذلك فهو ضمنيا متروك للذكور، وإن كانت المرأة تساهم في النشاط الفلاحي بطريقة غير مباشرة بحيث تهيئ الأكل للعمال الزراعيين ولأفراد العائلة، وتحلب الأبقار، وتنظف الإسطبل،

وتربي الدجاج والأرانب التي تساهم في تغذية الأسرة، ولكن بدون حساب مجمل هذه الأشغال في دخل الأسرة.

ورغم أن الفتاة العازبة، وأحيانا حتى المرأة المتزوجة تشتغل في استغلالية العائلة، فقد جرت العادة أن لا يصرح أبوها أو زوجها، لدى المحقق الذي يقوم بالإحصاء العام للفلاحة، بالأعمال التي تنجزها الفتاة والمرأة، مما ينعكس سلبا على مساهمة المرأة والفتاة في نتائج الإحصاء. ولعل هذا المعطى الاجتماعي هو الذي يفسر المشاركة الهزيلة للعنصر النسوي. هذا الوضع ينطبق ليس فقط على المغرب الشرقي، بل أيضا على الجماعات القروية الأخرى كمنطقة الغرب –الشراردة – بني احسن التي تضم إقليمي القنيطرة وسيدي قاسم وجهة الرباط سلا زمور زعير، وكمثال على ذلك "وضعية المرأة الريفية: حالة عين عتيق بولاية الرباط" (كرزازي م. وأكومي ت. 2004).

3.2- الهجرة القروية والبوار الاجتماعي:

يلاحظ من خلال الأرقام الواردة في نتائج الإحصاء الفلاحي(RGA 1996) بأن نصف الفلاحين المستغلين بإقليم وجدة أنكاد يقطنون في استغلالياتهم (مقابل 87% وطنيا). إلا أن الملفت للانتباه هو كون أزيد من ثلث المستغلين في إقليم وجدة – أنكاد يقطنون الوسط الحضري، وهو ما يفوق نسبة المستغلين من القاطنين بوسط ريفي (7.3%) أو بالخارج (3.2%). فمن مجموع 8592 مستغل فلاحي، يقطن الوسط الحضري 3202 بنسبة (37.3%). ولعل هذا يجد تفسيره في كون مجموعة مراكز قروية تمت ترقيتها أدرجت في التقسيم الإداري الجديد 1992كبلديات، رغم أن معظم سكانها يشتغلون في القطاع الفلاحي، كما هو حال بلدية النعيمة. ويضاف إلى هذا توسيع المدار الحضري ليشمل دواوير سكانها يعتمدون على النشاط الفلاحي بالدرجة الأولى، وإقامتهم تدرج ضمن المدار الحضري كالمركز القروي لعين الصفاء، وهو ما يبرر تواجد عدد كبير من الفلاحين (820 فلاح حضري مقابل 78 ريفي) في الجماعة القروية لعين الصفا و66 فلاحا في الخارج مقابل 506 فلاح يقطنون في حيازتهم.

إن التقسيم الجديد هو الذي أدى إلى تحول سكان الدواوير المجاورة للمدن والضواحي بين عشية وضحاها الى ساكنة حضرية؛ وهو أحد العوامل التي قد تفسر ارتفاع نسبة الفلاحين القاطنين في الوسط الحضري. يضاف إلى هذا كثافة الهجرة الريفية نحو المدن أو الخارج، خاصة خلال العقود الأخيرة التي تواترت فيها سنوات الجفاف؛ أي منذ نهاية السبعينات إلى اليوم، مع استمرار الارتباط بالقرى وبالنشاط الفلاحي في السنوات العادية. فمجموعة من الساكنة الريفية هاجرت نحو المدن المجاورة كأحواز وجدة، إما كأسر كاملة أو كقسم من أفرادها، إنما ظل ارتباط عدد منهم بأراضيهم الفلاحية يدفعهم إلى استغلالها كلما سنحت الظروف الطبيعية بذلك (خلال السنوات المطيرة).

فرغم كون عدد من السكان يقطنون المدن فإنهم يستفيدون من الفلاحة كنشاط ثانوي. ومما يشجعهم على ذلك هو اعتمادهم على زراعة الحبوب المعتمدة على الأمطار والتي لا تتطلب تتبعا يوميا؛ كما أن عملية الحصاد والدراس أصبحت تتم عبر كراء الحاصدات–الدارسات عوض تشغيل اليد العاملة "الحصادة" أو "الشوالة" كما كان الحال في فجر الاستقلال، وهو ما وفر على الفلاح "الحضري" الجهد والوقت.

وقسم من هؤلاء الفلاحين الحضريين يقوم في فصل الصيف والخريف بجني اللوز اعتمادا على اليد العاملة المستقرة في الدوار بالدرجة الأولى، وهو ما يركز "حقوقهم" في أراضيهم تجاه ذويهم، من أعمام وإخوة وأفراد العائلة الكبرى الذين كثيرا ما تراموا على حقوق الغائبين منهم، واستحوذوا عمليا بالتقادم على أراضيهم إن طال غيابهم.

وأما اهتمام المهاجرين القاطنين بالخارج بالنشاط الفلاحي يفسر بكون المهاجر عادة مايترك أسرته تتكلف بحرث واستغلال الأرض خلال غيابه، مقابل تمويله لها لعمليات الحرث والحصاد ومختلف الأشغال الفلاحية التي تتم آليا. وأحيانا يساعد المهاجر "العازب" إخوته ووالده على تمويل عمليات الحرث والحصاد.

ويلاحظ **أن عدد** ونسبة الفلاحين جد ضعيف في الجماعات القروية المجاورة للمدن إن لم تكن جزءا منها، كجماعة واد الناشف، ووجدة سيدي زيان، وسيدي إدريس القاضي التي تحمل في الحقيقة أسماء أحياء معروفة في مدينة وجدة. وعلى العكس من ذلك، يتركز الفلاحون في الجماعات المتوفرة على مؤهلات فلاحية، كأهل أنكاد الواقعة في سهل أنكاد، وعين الصفا وبني خالد الواقعة في قدم الجبل الجنوبي لبني يزناسن، وسيدي موسى لمهاية التي تتقاسم سهل أنكاد.

4.2- تباين أهمية الحيازات والقانون العقاري للاراضي الفلاحية بالاقليم غير محفز على التنمية :

عند مقارنة عدد الحيازات وأبعادها المساحية المزروعة وما تتضمنه من مشارات يتبين بأن غالبة الحيازات تتوفر على عدد هام من المشارات. وأن معدل مساحة الحيازة في إقليم وجدة أنكاد هو 10 هك. إلا أن معظم الحيازات والمساحات والمشارات، بما يعادل (4/3)، يتركز بخمس جماعات قروية متوفرة على مؤهلات فلاحية هي : أهل أنكاد وعين الصفا وبني خالد وإيسلي وسيدي معافة من بين 12 جماعة قروية في الإقليم. ولكن هناك تفاوتا بين الجماعات من حيث عدد الحيازات والمشارات والمساحة العامة. وعلى سبيل المثال، فإن جماعة وجدة سيدي زيان لا تتوفر إلا على 21 حيازة و39 مشارة و94 هك بالمقارنة مع جماعة بني خالد التي تضم 1488 حيازة و6301 مشارة و 11184 هك، باعتبار أن الجماعة الاولى هي جزء لا يتجزأ من المدينة، بينما الثانية تقع في عمق بادية بني يزناسن.

ونظرا لاعتماد الإقليم على الأمطار فإن معظم المساحات بورية (81157 هك) وهو مايمثل 95% من الأراضي الزراعية، مقابل 5% مسقية بالضخ أساسا، لكون المنطقة لا تستفيد من مياه السدود المتواجدة في المغرب الشرقي رغم قربها منها جغرافيا، نظرا للصعوبات التقنية المطروحة لتحويل جزء من مياه سد مشرع حمادي إلى سهل أنكاد.

القانون العقاري داخل الجماعات القروية: الملك والاراضي الجماعية

كما هو حال الأوضاع العقارية السائدة على الصعيد الوطني فإن معطيات الإحصاء العام للفلاحة لسنة 1996 جاءت لتؤكد وضعية سابقة في إقليم وجدة أنكاد

والمتمثلة في سيادة الملك على الأوضاع العقارية الأخرى بما يزيد قليلا عن 5/4 المساحة العامة أي حوالي 80.8% (على الصعيد الوطني يمثل 76%)، وتليه الأراضي الجماعية بنسبة 17.3% (وطنيا نفس النسبة تقريبا)، والباقي، ويقل عن 3%، موزعة بالترتيب حسب الأهمية على أراضي الدولة والحبوس والكيش. ويعني هذا أن القانون العقاري لا يزال معقدا نسبيا، باعتباره يضم عدة أشكال من الملكية وخاصة الأراضي الجماعية التي لا تزال تمثل نسبة مهمة من الأراضي الزراعية في بعض الجماعات بالإقليم وخاصة جماعة سيدي موسى لمهاية بالدرجة الأولى، حيث يسود هذا الشكل من الملكية؛ وجماعة يسلي والنعيمة ولبصارة بالدرجة الثانية، مما يعرقل الاستغلال الفلاحي وكذا التكثيف الفلاحي، باعتبار أن مجموعة من الساكنة في مثل هذه الأوضاع التي تتحكم فيها الجماعة لا تتمكن من التحرر للقيام بالمبادرة، مما يجمد النشاط الفلاحي، وفي أحسن الأحوال لا يحسن من ظروف الاستغلال والإنتاج والإنتاجية. وتكثر النزاعات في الأراضي الجماعية بين المجموعات البشرية مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تجميد استغلالها. وبالنسبة لأراضي الحبوس والكيش لا تمثل إلا مساحة ضعيفة (اقل من 100هك كلها حبوس تقريبا مركزة في جماعة بني خالد)، ولا تأثير لها من حيث الاستغلال على جل الجماعات. وأما أراضي الدولة (1588هك)، ومنها الضيعات المسترجعة، فهي مركزة أساسا في سهل أنكاد بجماعتي أهل-أنكاد وبني خالد.

وحتى أراضي الملك فإنها لا تخلو من مشاكل عائلية، نتيجة الإرث وتجزيء الأرض عمليا، وتجميد استغلالها أحيانا نتيجة الخلافات بين الورثة من جهة، وغياب عدد من ملاك الأراضي نتيجة رحيلهم إلى مدن أخرى، خاصة عندما تصل الهجرة الريفية درجة البوار الاجتماعي، لقلة الأيدي العاملة الشابة وغلائها، وشيخوخة ساكنة الدواوير وارتفاع نسبة الإناث.

هذه الوضعية لا تساعد على صيانة التجهيزات الأساسية الفلاحية والاقتصادية، وحتى على استمرارية البنى التحتية كالمسالك والمشارات التي تتدهور بعد هطول الأمطار بعنف بعد فترات الجفاف المتعاقبة. وتنطبق هذه الحالة على جل الجماعات القروية لسفوح جبال بني يزناسن الشحيحة المطر، علما بان معظم سكانها يعتمدون على الأمطار في غياب الري العصري من السدود.

وللمقارنة على مستوى الجهة الشرقية، فإن النظام العقاري في داخل المديريات الإقليمية الفلاحية (DPA) تتقاسمه مناصفة أراضي الجموع وأراضي الملك. كما تبرز ظاهرة التركز والتشتت للملكية في ملوية السفلى المسقية حيث تشغل ما يزيد قليلا عن نصف الملكيات على مساحة زراعية تقدر فقط بـ 5% (التشتت)؛ بينما تتركز 7% من الملكيات الكبيرة على 62% من الأراضي والتي تدخل فيها أيضا ضيعات الشركات التابعة للدولة (صوديا وصوجيطا).

ويزداد التشتت استفحالا في الضفة اليسرى لملوية السفلى خاصة في سهول بوعرك حيث تسود الملكيات الصغيرة (أقل من 5هـ) (مونوغرافية الجهة الشرقية، 2002).

وسواء على مستوى الجهة أو إقليم وجدة أنكاد، فإن النظام والبنية العقاريين لا يساعدان على الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية.

5.2- طبيعة استغلال الاراضي: سيادة الاستغلال المباشر وزراعة الحبوب واليد العاملة العائلية :

الملاحظ في إقليم وجدة أنكاد هو أن جل الفلاحين يستغلون أراضيهم الفلاحية بأنفسهم؛ أي بطرق مباشرة بنسبة 89.7% (وطنيا نفس النسبة تقريبا). اما الباقي 12.3% فهو موزع على الكراء بالدرجة الأولى والشركة عينا بالدرجة الثانية. ويلاحظ بان الجماعات القروية الأقل استغلالا في أي شكل من أشكال الاستغلال الفلاحي هما جماعتا وادي الناشف ووجدة سيدي زيان، نظرا لارتباط ساكنتها اكثر بمدينة وجدة.

كما أن الاستغلال الفلاحي أصبح ممكنا في جزء كبير منه في كل ما يتعلق بأشغال تهيئة التربة، تليه في الأهمية عملية الحصاد. وتبقى نسبة محدودة من الحيازات هي التي تستعمل الأسمدة والبذور المختارة والمبيدات. وضعف استخدامها قد يفسر بطبيعة استخدام الأراضي التي تسودها زراعة الحبوب بالدرجة الأولى، حيث تشغل ثلثي المساحة المزروعة (جهويا تشغل 58% ووطنيا 68%)، وحوالي خمس المساحة متروكة بورا. والباقي من الأراضي موزع ومرتب حسب أهمية المساحة المستغلة بين الأراضي التي تشغلها المغارس، وزارعة العلف والخضر والقطنيات.

كما يلاحظ هيمنة اليد العاملة العائلية بنسبة 90% مقابل 10% لليد العاملة المأجورة. وأن الأنشطة الغير فلاحية ضعيفة وتأتي في مقدمتها التجارة والخدمات والإدارة.

هذا الوضع يبين درجة تخلف أرياف المغرب الشرقي إذا قورنت بأخرى تقترب في أنشطتها الغير فلاحية بالوسط الحضري، وباستخدامها ليد عاملة خارجية مأجورة، كمؤشر يبين مستوى تقدم في التسيير الفلاحي العصري، كما الحال في سهل سوس على سبيل المثال.

ثالثا : مقاربة تنموية خاصة بالجهة الشرقية

في حالة منطقة عطوبة كالمغرب الشرقي، يطرح السؤال التالي "ما العمل للخروج من الوضعية "الاستثنائية" التي أصبحت دائمة منذ عقود بالجهة الشرقية؟"

إن تباين المجالات وتنوعها في الجهة الشرقية يملي التكيف مع هذه الأوساط في إطار مقاربات تنموية تتماشى وطبيعة وظروف كل وسط : المجال المسقي (ملوية السفلى)، المجال البوري (أنكاد)، الجبلي (بني يزناسن، الهورست)، الرعوي (النجود العليا). في هذا الإطار يمكن التفكير في إنجاز مشاريع أصيلة لا تتطلب رساميل كبيرة (مشاريع صغرى) وتعتمد على الموارد البشرية المتوفرة محليا التي لها دراية ومهارات كتربية خلايا النحل الطبيعي في المناطق الجبلية (في غابة تافوغالت على سبيل المثال)، ولا يخفى على المسؤولين ما لمنتوج العسل الطبيعي من قيمة غذائية رفيعة وطبية وفي نفس الوقت ذات مردودية عالية.

كما أن إحياء الأرض وغرس الزراعات الشجرية مثل اللوز والتين والزيتون بهذه الأوساط المتوسطية ومنها السفوح والأحواض الجبلية لمن شأنه أن يشغل يدا عاملة محلية ويساهم في استقرار سكانها، ويعطي نفسا لاقتصاديات الجبل والسهول المجاورة. ونشير في هذا الصدد بأن مؤسسات وطنية تابعة لوزارة الفلاحة وأجنبية كما هو الحال في جهات أخرى (التعاون الألماني بالأطلس المتوسط ومنطقة سوس) لها تجارب تنموية يمكنها تشجيع المبادرات التنموية وتعميمها على الجهة الشرقية إذا سارت في هذا الاتجاه.

وتتوفر الجهة على ثروة نباتية ذات قيمة صيدلية إذ يمكن استغلالها في صناعة الأدوية كالشيح والزعتر ونباتات محلية أخرى غير معروفة. ويمكن للباحثين في جامعة محمد الأول بوجدة اكتشاف هذه الثروات والتعريف بها لاستغلالها لاحقا. كما أن المنطقة تتوفر على مواد كالغاسول الذي يمكن تطوير صناعته كمادة طبيعية لغسل الشعر.

وفي إطار التوجه العالمي الجديد نحو الزراعة العضوية والحفاظ على البيئة والحرص الكبير على سلامة الغذاء، يمكن الاستثمار في هذه الميادين عبر محاربة الإفراط في استعمال المواد الكيماوية في المزروعات الفلاحية. وللتذكير، فإن الإقبال اليوم في العالم المتطور متزايد على المنتوجات الفلاحية الأصيلة الخالصة من الشوائب الاصطناعية، منها على سبيل المثال زيت الزيتون، والخضر المعتمدة على أسمدة عضوية، والسمن والجبن البلدي، وتجفيف الفواكه كالتين وتطمير الزيتون، وصنع أكياس وأطباق من الدوم والحلفاء، وكراسي من القصب والخشب لمحاربة المواد المصنوعة من البلاستيك كالأكياس. إن منطقة المغرب الشرقي لها مؤهلات في كل هذه الميادين، وعلى سبيل المثال فهي تحتكر 70% من مجموع مساحات الحلفاء على الصعيد الوطني. هذا التوجه الجديد فيه ربح للبلاد ولسكان المنطقة لكونه يتماشى مع التيار العالمي الجديد كما هو الحال في أوروبا، الذي يدعو إلى بيئة سليمة وغذاء صحي خال من المواد الكيماوية المضرة بصحة الإنسان، وهو ما يشير إليه في الأسواق الكبرى بـ "البيو"، حيث أن أثمان تلك المنتوجات باهضة.

ولابد من الاستفادة من تجارب الماضي القريب عندما كانت المقاربة التنموية المحلية تعتمد على الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في عين المكان، في إطار وحدات صغرى. وفي هذا الإطار كانت منطقة الظهرة بالنجود العليا تجمع أصواف الغنم ووبر الإبل لتصدرها مباشرة إلى مرسيليا بفرنسا، وعنب كروم تريفة كان يعصر بمجموعة معاصر منتشرة في ضيعات المعمرين آنذاك، أو في معمل بني يزناسن ببركان ، ودوم سفوح بني يزناسن كان يصنع حبالا ومواد خام في عدة وحدات صناعية صغيرة بعين الصفا، وبني وكيل، وبني درار، ولبصارة، وبني موسى ليصدر إلى الخارج...فإذا توفرت الإرادة وواكبها الإبداع والمبادرة قد تخلق عدة مشاريع جديدة ليس ضروريا أن تتشابه مع ما كان في الماضي بل تساير ما يجري حاليا.

ونظرا لأهمية قطاع الرعي بالجهة والمهارات المكتسبة فيه يمكن العمل جديا في تنمية قطاع تربية الماشية وخاصة الأغنام والأبقار حيث تصبح مسألة حيوية لتنمية الاقتصاد الريفي الذي تضرر بفعل تعاقب سنوات الجفاف. إنما يطرح بإلحاح تهيئ المراعي وتوسيع الزراعة العلفية وتهيئة الإسطبلات لتربية الأبقار الحلوب وتسمين العجول نظرا لتقلص المراعي الطبيعية. ولضمان تغذية المواشي لابد من اعتبار الظروف المناخية الصعبة وبالتالي العمل على بناء مخازن العلف بما فيها تجفيف الكلأ لخزنه والاحتفاظ به لوقت الشدة.

إن مفهوم التنمية شامل ولا يقتصر على الفلاحة وحدها، ولذا لامناص من تنمية أنشطة غير فلاحية (صناعية، تجارية، سياحية) في إطار مشاريع صغيرة ومتوسطة تساير حاجيات وطلبات ساكنة المغرب الشرقي، وتراعي أوضاع المغرب الشرقي كمنطقة حدود مغلقة "حدود الجدار"، بحيث تركز على الطلب المحلي أولا، والتوجه نحو أسواق غرب البلاد لترويج الإنتاج الفائض حيث الحواضر الكبرى ثانيا، والأسواق الخارجية ثالثا؛ باعتبار أن المغرب الشرقي لا يتوفر على ساكنة كبرى يعول عليها في استهلاك كل ما ينتج محليا. يضاف إلى ذلك ضعف القوة الشرائية لساكنته أمام بطالة جد مرتفعة في وسط الشباب.

إن السياحة الجبلية بجبال بني يزناسن اذا توفر تجهيزها بحاجيات السياح، وتنشيط المخيمات الربيعية والصيفية وحركة الاصطياف بالجبال والشواطئ المتوسطية، وتشجيع المبادرة الحرة التي تخلق الشغل في إطار أوراش للعمل والصيانة موجهة بالأساس لشباب المنطقة بدعم مادي من الأبناك وتأطير معقلن من المصالح المختصة، لمن شأنه أن يقوي حظوظ النهوض بالمنطقة وينعكس إيجابيا على الفلاحة.

وللدولة والقطاع الخاص دور أساسي في إطار الجهوية لتشجيع من يرغب في إحياء الأرض وصيانة البنى التحتية في البوادي التي أصبحت مهجورة في غياب عناية بساكنتها وإطار عيشها. كما أن للمجتمع المدني دورا حيويا يلعبه في هذا الاتجاه وفي أوراش التنمية كجمعيات قدماء تلاميذ المداشر المهجورة وجمعيات التنمية القروية في إطار الشراكة مع مؤسسات بنكية أو مع مؤسسات الدولة كوزارة التربية الوطنية والشباب وكتابة الدولة المكلفة بمحو الأمية.

إن الاهتمام بالجهة الشرقية يدخل في صميم برامج تنمية المنطقة المتوسطية بدعم أوروبي (مخطط تنمية مناطق الشمال). ولعل تشجيع المجتمع المدني في إطار دعم الجمعيات المحلية المهتمة بالتنمية المنفتحة على الخارج، يعتبر أحد السبل لتنمية الجهة التي تأثرت سلبيا بتعاقب الجفاف ونقصان الماء وإغلاق الحدود ونوع من الإهمال وعدم تفكير المسؤولين المعنين في مقاربة خاصة بها.

فإشكالية التنمية في مناطق الحدود المغلقة منذ عقود "باستثناء فتحها لفترة محدودة زمانيا" تحتاج في علاجها إلى **مقاربة تنموية خاصة** تختلف عن المقاربات الأخرى التي تهم جهات المغرب الأخرى؛ باعتبار أن المنطقة تخضع لضغوط الحدود المغلقة في الشرق، وأخطار التهريب من مليلية المحتلة من جهة الشمال، مما يعرقل مشاريع التنمية الصناعية والحركة التجارية العادية. فالتهريب لا يخضع للحقوق الجمركية ولا للضريبة على القيمة المضافة، ومن شأن ذلك عرقلة كل مشروع للتنمية.

ولاشك أن المنحى الجديد الذي سار فيه المغرب الخاص بالجهة **كجماعة محلية** ترصد لها الإمكانيات وتخول لها السلطات، وتترك لها مبادرة التحرك في اتجاه تنمية بشرية، إذا تبلور هذا التوجه وترجم إلى مشاريع ملموسة وواقعية على ارض الواقع واستثمرت الموارد البشرية يمكن تنمية المنطقة الشرقية.

وفي هذا الصدد تعتبر موارد الهجرة مؤهلا لانطلاقة اقتصادية. فمن شأن تشجيع المهاجرين من أصل المنطقة على الاستثمار محليا وجهويا ورفع كل العراقيل البيروقراطية التي كانت تنفرهم، كتطبيق الشباك الوحيد وتبسيط مسطرة تكوين مقاولات والاستثمار، كلها إجراءات من شانها أن تساهم إيجابيا في إنعاش اقتصاد الجهة عبر خلق مشاريع تنعش الشغل والاستثمار.

ولعل الزيارات الملكية المتكررة للمغرب الشرقي ومنها الزيارة الممتدة في عين المكان لأكثر من أسبوع (مارس 2003) وما واكبها من تدشين لمجموعة مشاريع اقتصادية واجتماعية إشارة واضحة لمزيد من تنمية الجهة الشرقية بصفة تدريجية. ونتمنى من جهة أخرى أن تتحسن أجواء المغرب العربي لفتح الحدود وخلق انتعاشة اقتصادية واجتماعية في جانبي الحدود.

خلاصة عامة :

من خلال تحليل الأوضاع الفلاحية في إقليم وجدة أنكاد، ومقارنته بما يجري في الجهة الشرقية ككل، يتبين بأن هناك عوامل طبيعية وبشرية وجيوسياسية معرقلة لتطور أرياف المغرب الشرقي. ونجمل أهم المعوقات والإكراهات التي تحد من التنمية الفلاحية في الجهة الشرقية في قساوة المناخ وشح الأمطار، وتقلص المساحة المسقية بواسطة السدود، والاعتماد أساسا على زراعة الحبوب على البور –وأساسا الشعير–، وضعف المساحة المخصصة للزراعات العالية المردودية كالخضروات والفواكه، وقلة استخدام الأسمدة والمبيدات والتقنيات الزراعية، ومحدودية المكننة –خاصة في الاستغلاليات الصغرى– باعتبار إن كثافة استعمالها يزيد مع كبر الاستغلالية، وضعف مشاركة المرأة في الإنتاج الفلاحي عمليا أو عدم احتساب جهدها في المحاسبة الوطنية كعنصر مساهم فعليا في الاستغلالية العائلية، وتعقد النظام والبنية العقاريين. هذه كلها عوامل تعرقل التنمية الفلاحية بالإقليم المدروس والجهة الشرقية عموما.

وإذا أضيف إلى هذه العوامل الطبيعية والبشرية المحددة للإنتاج والإنتاجية والمردودية، إغلاق الحدود مع البلد المجاور فإن الجهة الشرقية تظل مبتورة من امتدادها الطبيعي والبشري. ذلك أنه في حالة تصور وضعية طبيعية للحدود، يكون بالامكان أن تشكل أسواق البلد المجاور منافذ قريبة لترويج المنتوجات الفلاحية لأقاليم المغرب الشرقي بشروط جيدة، نظرا للخصاص المتوقع وراء الحدود في المنتوجات الفلاحية.

ولذا تتطلب أوضاع الجهة الشرقية مقاربة تنموية خاصة تراعي الإكراهات وتباين الأوساط والظروف الاستثنائية في المغرب الشرقي، وتعتمد على استثمار الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة محليا في إطار مشاريع صغرى ومتوسطة أصيلة لا تتطلب رساميل كبرى، مع تنويع الأنشطة الغير فلاحية، والاعتماد على الأسواق الداخلية للبلاد في ظل الشروط الحالية المرتبطة ب "حدود الجدار".

أهم المراجع

– ولاية وجدة، "التقرير السنوي للجنة الجهوية للسكان، الجهة الشرقية 2001"، اللجنة الجهوية للسكان، ماي 2002.

– الوزير الأول، قطاع التوقعات الاقتصادية والتخطيط، مونوغرافية الجهة الشرقية 2002، المديرية الجهوية لوجدة.

– زروقي الميلود، "الجهوية وإعداد المجال : حالة الجهة الاقتصادية الشرقية"، مجلة "المجال الجغرافي والمجتمع المغربي" (خاص : المغرب الشرقي)، 4/1999

– كرزازي موسى 1984، الاستثمار الفلاحي في قطاع الري العصري بالضفة اليمنى لملوية السفلى (تريفة): الواقع والصعوبات وآفاق المستقبل، دبلوم الدراسات العليا، شعبةالجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، جزءان (مرقن بالكلية ومسجل بالمركز الوطني للتوثيق بالرباط تحت رقم 1012–84).

– وجدة حاضرة الألفية، 2003، (ندوة : تنسيق المصطفى مولاي رشيد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)، سلسلة إحياء التراث.

– شاكر الميلود، "التدهور البيئي وخطورة التصحر بالمغرب الشرقي (الهوامش الشمالية الغربية لسلسلة الهورست)"، ضمن أعمال ندوة وجدة حاضرة الألفية، 2003، (تنسيق المصطفى مولاي رشيد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)، سلسلة إحياء التراث، مجلة جمعية تاريخ المغرب الشرقي –وجدة–، العدد الأول يونيو، 1993، مديرية إعداد التراب الوطني، الجهة الشرقية، أبريل 2000.

- Direction de la Statistique, Annuaire statistique du Maroc 2002.

- Kerzazi M., 2003, Migration rurale et développement au Maroc, Publication de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Série Thèses et mémoires n° 55. Rabat. (500p).

- Ministère de l'agriculture, du développement rural et des eaux et des forêts, Recensement général d'agriculture 1996 (RGA), Analyse des données provinciales, Région de l'oriental, Phase 2, janvier 2002.

- Ministère de l'agriculture, du développement rural et des eaux et des forêts, Recensement général d'agriculture 1996 (RGA), Résultats préliminaires, 1998.

- Ministère de l'agriculture, du développement rural, Rapport annuel, Année 2002, Direction provinciale de l'agriculture d'Oujda.

- Premier ministre, Département de prévision économique et du plan, Annuaire statistique de la région de l'oriental 2002, Direction régionale d'Oujda, janvier 2003.

- Revue de l'Association de l'Histoire du Maroc (Oujda, n° 2, juin 1994), n° Spécial : Millénaire de la ville d'Oujda.

- Troin J-F (Sous direction de), 2002, Maroc : régions, pays, territoires, TARIK éditions Maisonneuve & Larose (502p).